مشاركة المرأة الجزائرية في الحراك الشعبي وانعكاساته المحتملة على تعزيز مكانتها في العملية السياسية

The participation of Algerian women in the political movement, And its potential implications for strengthening its position in the political process

مريم مالكي
جامعة باتنة 1،الجزائر meriempolitique3@gmail.com
صليحة محمدي
مخبر الأمن في المتوسط، جامعة باتنة 1، الجزائر، saliha.mohamedi@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/14 **تاريخ القبول:** 2021/03/23 **تاريخ النشر:** 2012/07/10

ملخص:
تعتبر المشاركة السياسية أحد ركائز الديمقراطية التشاركية، فإنها تقتضي مشاركة كل المواطنين في العملية السياسية دون تمييز بين الجنسين في اختيار الحكام والممثلين في الهيئات المنتخبة، والمشاركة في رسم السياسات العامة وصنع القرارات، إذ تبذل في هذا الصدد جهود كبيرة لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في المؤسسات السياسية على المستوى المحلي والوطني. ورغم أن المرأة الجزائرية كانت ضمن الأطراف المشاركة في الحراك السياسي، الذي بدأ في فيفري 2019، وخروجها للشارع معبرة عن رأيها الرافض للوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد كمحاولة لإسماع صوتها الداعم لفكرة التغيير وتكريس التشاركية في العملية السياسية في إطار قيم ومبادئ الديمقراطية، إلا أن مشاركتها السياسية لم تصل بعد درجة التحقيق الفعلي، بما يتطلب تفعيلها كونها ضرورة للديمقراطية وعاملا رئيسا لترسيخها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: *المشاركة السياسية؛ المرأة؛ الديمقراطية؛ المواطنة؛ الحراك.*

Abstract:
The political participation as one of the pillars of participatory democracy, it requires the participation of all citizens in the political process Without discrimination between the sexes in choosing rulers and representatives in elected bodies, and participating in public policy-making and decision-making. Major efforts are made in this regard to activate the role of women iin political life and their representation in political institutions at the local and national levels. Although Algerian women were among the parties participating in the political movement, which began in February 2019, and their exit to the street, as an attempt to make her voice supportive of the idea of change and the consolidation of participation in the political process within the framework of the values and principles of democracy, her political participation It has not yet reached the degree of actual investigation, which requires its activation, as it is a necessity for democracy and a major factor for its consolidation in Algeria.

Keywords: *political participation; women; democracy ; citizenship ; mobility*

* **المؤلف المرسل: صليحة محمدي ،** saliha.mohamedi@univ-bana.dz

مقدمة:

لقد وفر سياق التحول الديمقراطي فرصا كبيرة لترقية مشاركة المرأة في العملية السياسية بصفة عامة، وتفعيل تمثيلها في الدوائر السياسية بصفة خاصة، وأصبحت المرأة تشارك في العملية السياسية سواء كناخبة أو كمرشحة أو كمراقبة. وبالتالي أصبحت المرأة لها الحق في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية، ولم تعد هناك قيود رسمية تمنع مشاركة هذه الأخيرة في تقلد المناصب السياسية والمشاركة في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات، وأصبح موضوع مشاركة المرأة الجزائرية في العملية السياسية يحظى باهتمام كبير من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع، من خلال تحليل واقع مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، ومحاولة إبراز مدى أهمية هذه المشاركة كونها أحد العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية السياسية وتحقيق الديمقراطية في الجزائر، وفي سياق الإصلاحات السياسية التي كانت سابقا فقد تم وضع حصص لتحسين تمثيل المرأة في المجالس والهيئات التمثيلية المنتخبة لتعزيز هذه مشاركتها في الحياة السياسية .

وفي السياق ذاته نحاول من خلال هذه المقال دراسة مدى فاعلية وضع المرأة الجزائرية في العملية السياسة بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة، وأهم التحديات والعراقيل التي لا تزال تقف عقبة في وجه هذه المشاركة. وانطلاقا من هذا الطرح تأتي المشكلة البحثية لهذه الدراسة كالآتي: هل تتمتع المرأة الجزائرية بفرصة متساوية للمشاركة في العملية السياسية؟ وما هي أهم العراقيل التي تعيق مشاركتها كناخبة أو كمرشحة أو كمنتخبة؟ وما هي آليات تفعيلها؟. وفي إطار معالجة المشكلة البحثية لهذه الدراسة يمكن الانطلاق من اجابات أولية من خلال الفرضيتين التاليتين:

1- تتوقف مكانة المرأة في العملية السياسية على مدى مشاركتها الفعالة في الحراك الشعبي.

2- تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية مرتبط بشكل كبير بتوفير الترتيبات القانونية والمؤسساتية الضامنة لنجاح هذه العملية.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول المشاركة السياسية مقاربة معرفية، أما المحور الثاني يتم التطرق فيه لواقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، بينما يتناول المحور الثالث مشاركة المرأة في الحراك الشعبي وتعزيز مكانتها في العملية السياسية، أما المحور الرابع يتم التطرق فيه لعراقيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، والمحور الخامس والأخير تم التناول فيه آليات تفعيل وتطوير مشاركة المرأة الجزائرية في العملية السياسية.

المحور الأول: المشاركة السياسية: مقاربة معرفية

توجد المشاركة السياسية في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، ولكنها تكون أكثر وضوحًا في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تتيح مساحات أكبر من الحرية، واحترامًا لحقوق الإنسان، ووجود انتخابات دورية نزيهة وحرة وتنافسية، مما يتيح قدرًا كبيرًا لمشاركة المواطنين بشكل فاعل في الحياة السياسية. وهذا يتوقف على مدى اهتمامات الأفراد وثقافتهم ووعيهم السياسي، وكذلك على المناخ السياسي السائد في المجتمع. ففي المجتمعات الديمقراطية الغربية الراسخة ديمقراطيا تعتبر المشاركة السياسية واجبًا مدنيًا على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته.

1.التعريف اللغوي و الاصطلاحي:

يقال في اللغة العربية شارك في الشيء بمعنى كان له فيه نصيب، المشاركة من الشرك و الشركة بكسرها و ضم الثاني ، وقد اشتركا و تشاركا، و شارك أحدهما الآخر جمعه أشراك وشركاء، وشاركت فلانا: صرت شريكه وهو مشارك بمعنى له نصيب بالمثل، وشاركه في الأمر قاسمه وكان له فيه نصيب(الفيروز الابدي، 2008، ص 517)، وكلمة المشاركة participationمشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participare ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزئين الأول وهو part بمعنى جزء، والثاني هو compar ويعني "القيام ب" وبالتالي فان كلمة مشاركة تعني حرفيا to take part، أي القيام بدور.(بن رحو 2018،ص. 20).

أما السياسية: لغة من ساس يسوس سياسة، ولها معان كثيرة ، فيقال ساس الناس أي تولى رياستهم وساس الفرس أي قام بأمرها، فروضها وهيئها، وساس الأمور أي دبرها، وساس الرعية أي أمرهم ونهاهم.(الفيروز الابدي2008، ص. 515).

اما اصطلاحا: فتعرف العلوم الاجتماعية المشاركة :Participation: بأنها تلك النشاطات الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر .(بن رحو 2018، ص. 21).

تعتبر المشاركة – السياسية والمدنية أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الراشد بهدف التأثير على محتوى القرارات المحلية والجهوية والسياسات العامة، التشريعات الوطنية من طرف الناخب، أو ممثليه أو المجتمع المدني، فالمشاركة السياسية Participation Political تعبر عن درجة اهتمام المواطنين بالعملية السياسية وصنع القرار، لذلك كلما زادت المشاركة السياسية الفعالة كلما زادت قوة القرار السياسي وفعاليته (كعيبوش2015، ص.27)، إذا فالمشاركة السياسية تعبر عن درجة المشاركة في العملية السياسية بين الرجال والنساء، إضافة إلى آليات المشاركة السياسية والإطار القانوني، ومدى توفر مؤشرات الشفافية والمصداقية في العملية الانتخابية (كعيبوش 2015، ص. 31). و تقتضي المشاركة السياسية منح مختلف القوى الاجتماعية والسياسية إمكانية التعبير الحر عن مواقفها ومطالبها، وإمكانية المنافسة الشرعية على كسب الرأي العام وتمثيله في المؤسسات، والمشاركة في العملية السياسية وفي إدارة السلطة، من خلال ما سبق يمكن القول أن المشاركة السياسية تتسم بالخصائص التالية:

- المشاركة السياسية سلوك تطوعي ونشاط إرادي، وهي حق وواجب في آن واحد.

- المشاركة السياسة سلوك مكتسب، وهي سلوك إيجابي واقعي.

- المشاركة السياسية عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، متعددة الجوانب والأبعاد.

- المشاركة السياسية هدف ووسيلة في آن واحد، فهي تهدف الى تنمية الممارسة الديمقراطية السليمة، وهي وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في هده العملية .

وتتعلق المشاركة السياسية بمختلف الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على اختبارات الأشخاص في الحكومة، أو النشاط الذي يقومون به، أما "كونواي" فقد ذكر أن المشاركة السياسية هي أنشطة

المواطنين الذين يهدفون للتأثير على هيكل الحكومة، أو اختيار السلطات الحكومية أو سياسة الحكومة (خضر صالح 2005، ص. 27)، وقد تكون هذه الأنشطة مدعمة للسياسات والسلطات والهياكل الموجودة والمتاحة، أو أنها تهدف إلى تغيير بعض أو كل السياسات أو السلطات آو الهياكل. وتتخذ هذه المشاركة السياسية شكلين هما:

- المشاركة السياسة الرسمية: تتضمن خلال أجهزة السلطة ومراكز صنع القرار السياسي، ومؤسسات الحكم والإدارة والمشاركون في هذه الحالة يقومون بالأدوار للمحافظة على مصالحهم، وتحقيق الاستقرار السياسي والنظام السياسي القائم، وتحقيق مطالب أفراد المجتمع .

- المشاركة السياسية غير الرسمية : هي المشاركة في العملية السياسية من خلال التنظيمات الحزبية وجماعات الضغط.

- **التمثيل السياسي والانتخاب**: يعتبر التمثيل السياسي Political Représentation أداة ضرورية من أدوات المشاركة السياسية، والمشاركة في عملية صنع القرار ويكون ذلك عن طريق تمثيل الشعب بعدد من النواب بحسب الكثافة السكانية،(https://bit.ly/2JWQDll)كما أن حق الانتخاب هو عنصر أساسي في الديمقراطية كونه الوسيلة أو الآلية التي من خلالها تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة لخدمة الشعب، ويستدعي ذلك وضع مجموعة من الآليات، والإجراءات القانونية لإجراء وإنجاح العملية الانتخابية إضافة إلى أن دورية الانتخابات من أجل تجديد القيادات تعتبر ركنا أساسيا من الديمقراطية ودلالة على رشادة الحكم السياسي(عواد المشاقبة وعلوي 2012،ص. 62).

تختلف المشاركة السياسية عن أنواع الأنشطة الأخرى من حيث الهدف و الفائدة والنشاط، ويوضح كل من سيدني فيرما و نورمان ناي أن المشاركة السياسية تتعلق بالأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على اختيارات الأشخاص في الحكومة.(Sideny 1987,p . 54)

حقوق الإنسان والمشاركة السياسية : يمكن تقييم واقع حقوق الإنسان والمشاركة السياسية في ظل الاحتكام لمنظومة الحكم الديمقراطي (كعيبوش 2014، ص. 18) من خلال مجموعة من المقاييس Criteria هي:

- مقدار المشاركة السياسية للمواطنين ونسبة المقترعين منهم.

- نظام اجتماعي عادل يهيئ الظروف اللازمة من اجل ممارسة الحقوق والحريات للجميع دون تمييز.

- التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة بين الأحزاب الديمقراطية، لأن بقاء السلطة في يد حزب واحد مؤشر حاد لغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- مقدار حيازة المواطنين للسلطة فكلما حازوا مقدار أكبر من السلطة زادت درجة تطبيق حقوق الإنسان ودرجة اقترابهم من النموذج الديمقراطي في الحكم (يصبحون مصدرا للسلطات)، والعمل على بناء دولة القانون بمؤسساتها الحديثة التي تكفل وتحترم حقوق الإنسان.

إن كفالة احترام حقوق الإنسانRights Respecting Human، من أهم مكتسبات الإنسان في العصر الحديث فوضع قواعد خاصة بها لا يكفي لضمان ممارستها من الناحية العملية والواقعية، وإنما لا بد من السهر عل تطبيقها وحمايتها، وإيجاد طرق ووسائل تكفلها، وذلك طبقا لما جاء في ديباجة إعلان فينا لحقوق

الإنسان Vienna Bill Human Rights 1993 ، وتعتبر حقوق الإنسان المرشد المحوري لتطوير النظم التشريعية والقانونية وغيرها من السياقات التي تتحكم ويتعامل معها المواطنين، فقيم حقوق الإنسان تمكن الأفراد من المشاركة الفاعلة والفعالة في تحديد وجهة مجتمعهم، وكيفية إدارة شؤونهم لتحقيق ما يرونه مناسبا للصالح العام.

يمكن الإشارة هنا الى أهمية الثقافة السياسية في تكريس المشاركة السياسية المجتمعية اذ انها تسهم الى حد كبير في تحديد شكل نظام الحكم، كما تساهم كذلك في تحديد عناصر القيادة السياسية التي قد تكون محصورة على فئة معينة أو مجموعة صغيرة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمة، كما قد تكون فئة من رجال الدين أو عسكريين .....أو غيرهم ومن هنا قد تعكس السياسة العامة مصالحهم في المقال الأول. بالتالي نكون أمام تهميش واقصاء للفئات (Pippa 2002 ,p.174)

2.أهداف المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية من بين المعايير لقياس مدى ديمقراطية الدولة واهتمام المواطنين بالعملية السياسية، ولقد نصت على ذلك دساتير الدول والاتفاقيات والمواثيق الدولية بأنها حق لكل فرد دون تمييز، ومن خلال هذا المعيار يتم تكريس ما يسمى بالحكم الديمقراطي التشاركي، بمعنى وجود تفاعل حقيقي بين الدول كأجهزة ومؤسسات، والأفراد كمواطنين ومساهمتهم في صنع القرارات التي تنعكس على حياتهم، لذلك تشكل المشاركة السياسية بأشكالها وشروطها آليات وظيفية معقدة تقوم بما يلي:

- تحريك دواليب الاتصال المستمر والظرفي بين الحاكم والمحكومين، وبصفة تفاعلية غير محددة ولا استثنائية.

- فرض مسؤولية الحكام أمام المحكومين مباشرة في الانتخابات بإعطاء الجزاء الإيجابي بإعادة الانتخاب، أو بفرض الجزاء السلبي بسحب الثقة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في الأنظمة البرلمانية.

- المساهمة التمثيلية للمواطنين في المؤسسات المحلية البلدية أو الجهوية كالمجلس الشعبي الولائي، في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتنمية لا التشريع والتي تمس مباشرة حياة الناخبين.

3.مراحل المشاركة السياسية: تمر المشاركة السياسية بمراحل أو درجات هي (شقير 2004، ص. 16)

- تبدأ بالشأن العام أو السياسي.

- تتطور إلى الانخراط السياسي.

- تتحول إلى القيام بالنشاط السياسي.

- تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية، وكل أشكال النضال والعمل السياسي. وكل هذه الخطوات ما هي إلا تعبيرات مختلفة للمواطنة، التي تتطلب أولا وقبل كل شيء تطوير الاعتقادات وتدعيم الثقافة السياسية .

المشاركة السياسية أداة ضرورية لغرض التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الديمقراطية، كونها تتعلق ببنية النظام السياسي ومدى استجابته لها، وهو ما يتوقف على مدى ما يوفره

النظام السياسي لها من مؤسسات تجري من خلالها المشاركة السياسية، وأصبحت هذه الأخيرة آلية ضرورية لاختيار الحكام والتداول السلمي على السلطة.

المحور الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

1.نظام الكوتا وما تضمنه من قرارات تدعم مشاركة المرأة في المعترك السياسي:

يتطلب الدفع بالحكم الديمقراطي خلق بيئة شاملة لكل عمليات سياسية سريعة الاستجابة واستدامتها وتمكين المرأة، لأن تضمين منظور النساء في السياسة ومشاركتهن فيها هي شروط مسبقة للتطور الديمقراطي، حيث تعتبر الأحزاب السياسية هي أهم المؤسسات التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة، فهي المسؤولة عن تجنيد المرشحات، ومن ثم تعتبر الأحزاب السياسية هي محدد رئيسي لأفاق التمكين السياسي للمرأة (بالينغتون 2007، ص. 07)

تعتبر مشاركة المرأة في العملية السياسية كجانب أساسي للمجتمع العادل والديمقراطي، لذلك تلتزم الدولة الراسخة ديمقراطيا بتعزيز تكافؤ الفرص لمشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة السياسية، وتتوقف قدرة مشاركة المرأة في العملية السياسية بما في ذلك العملية الانتخابية على البيئة الاجتماعية في البلاد من خلال مكانة المرأة في المجتمع بشكل عام، والحواجز والعراقيل التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة، لأنه في المجتمعات التي تكون المرأة بشكل عام غير متساو في الحقوق القانونية والسياسية والاقتصادية والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى، تكون النساء أكثر عرضة لأن يحرمن من حقوقهن السياسية وفي مقدمتها الحقوق الانتخابية والمشاركة السياسية.

ويمكن تطوير فهما أفضل لمشاركة المرأة في العملية السياسية، من خلال جمع المعلومات على المرأة في المجالس المحلية والتمثيلية على وجه الخصوص، كما يمكن الاعتماد على مؤشر آخر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في عدد الوزارات والمناصب المماثلة التي تشغلها النساء(منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2012، ص. 38).

في السنوات الأخيرة أصبحت الحصص الانتخابية (نظام الكوتا) إجراء سياسيا ذا شعبية كبيرة يهدف إلى إيصال أكبر عدد ممكن من النساء للمشاركة في العملية السياسية، ونظام الحصص هو وسيلة لضمان تمثيل مجموعة انتخابية، مثل النساء ضمن حد أدنى محدد في المؤسسات التمثيلية، سواء كمندوبين أو كمرشحين أو مسؤولين منتخبين، ولكن الحصص المخصصة للنساء لن تنجح إلا اذا تم وضع النساء المرشحات في مواقع قابلة للفوز في قوائم المرشحين التي تضعها الأحزاب السياسية. فقاعدة الكوتا أو النصاب تستوجب توفير عدد من المناصب القيادية للنساء ويتم ذلك إما عن طريق التعيين أو الانتخابات، وتنظم القواعد القانونية كيفية بهذه القاعدة والمجالات التي تطبق فيها، عادة ما يتم تطبيق نظام الكوتا عند تعيين أعضاء الحكومة، أو الهيئات التمثيلية المحلية، كما تستعمل هذه القاعدة عند انتخاب الممثلين أو النواب في البرلمانات والسلطة التشريعية (شقير 2004، ص ص. 62-63).

وقد لعبت المرأة الجزائرية دورا هاما إلى جانب الرجل خلال الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954والتي توجت باستقلال الجزائر سنة 1962 ، وقد كرس دستور الجزائر 1963 المساواة في الحقوق بين

الرجل والمرأة (المادة 12)، ونص على أنه ينبغي على الدولة أن تسرع من وتيرة تحرير المرأة لإشراكها في إدارة الشؤون العامة وتنمية البلاد (بيرنارد وآخرون 2018،ص. 64).

تميزت المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل الأحادية بالضعف ترشحا وانتخابا في المؤسسات التمثيلية، ولعل أن أسباب ضعف هذه المشاركة يرجع إلى غيابها أو قلة تواجدها في الحزب الواحد، الذي كان يسيطر على آليات تسييره الرجال، حيث أن أفضل للنساء الجزائريات في الانتخابات التشريعية في ظل الأحادية كانت سنة 1969 بنسبة 10%، أما أدنى نسبة فكانت سنة 1971 بنسبة 4.6%، وأن أعلى منصب وصلت إليه المرأة الجزائرية في الحقل السياسي، يعود إلى فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد ، حيث تقلدت السيدة زهور ونيسي عدة مناصب وزارية ممثلة في وزيرة التربية والتعليم، وزيرة الشؤون الاجتماعية(حريزي2011، ص ص. 98-99).

خاضت الجزائر في عهد التعددية عدة انتخابات تنوع فيها حضور المرأة الجزائرية بين الترشح والانتخاب والدعم السياسي، ففي تشريعات 1991 الملغاة بلغ عدد المرشحات 57 امرأة، ولم يتم انتخاب أي واحدة منهن، وفي 05 جوان 1997 في الانتخابات التشريعية ترشحت 322 امرأة من أصل 7747 وفازت من بينهن 11 امرأة فقط. وفي سنة 2002 شهد تعيين 05 نساء جزائريات في الحكومة واحدة من هن كوزيرة و04 كوزيرات منتدبات، وفي 2007 كان عدد النساء في الحكومة 03 نساء فقط (حريزي2011، ص. 101).

وفي انتخابات 2007 وتحديدا في المجلس الشعبي الوطني وقتها30 امرأة من أصل 389 نائبا، أي 7.7%، في عام 2008 تم تعديل الدستور بطريقة من شأنها أن تضع حصة لتمثيل المرأة حسب المادة 31 مكرر فقد أكد هذا التعديل على مسؤولية الدولة الجزائرية في العمل على توسيع قاعدة مشاركة المرأة في العملية السياسية، أما في مجلس الأمة فمنذ 2009 يضم مجلس الأمة 07 نساء من أصل 144 عضو أي 05 %. وفي 12 جانفي 2012 صدر قانون رقم 12- 03 يحدد كيفية زيادة فرص تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة (بيرنارد وآخرون 2018، ص ص. 64- 65).

ويفرض قانون تمثيل المرأة تخصيص حصص نسبية للعنصر النسوي في القوائم الانتخابية إذ ينص القانون في مادته الثانية على أنه «يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة ، بحسب عدد المقاعد، المتنافس عليها». إذ حدد النسبة فيما يتعلق بالانتخابات للمجلس الشعبي الوطني بـ20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد، 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد، 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا، 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدا، 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج. أما فيما يخص المجالس الشعبية الولائية فحدد القانون النسب بـ30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا و35% عندما يكون عدد المقاعد من 51 إلى 55 مقعدا. وبخصوص الانتخابات للمجالس الشعبية البلدية فقد أقر القانون نسبة 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة مؤكدا أن كل قائمة مخالفة لأحكام هذه المادة تلغى تلقائيا بقوة القانون.

إن التعامل مع الكوتا على أنها وسيلة من أجل تحقيق التمكين السياسي و الاقتصادي والاجتماعي للنساء للانتقال من مستوى التمثيل الى مستوى التمكين، هو تأكيد وإقرار بوجود قائمة أولويات وقضايا لدى النساء اللواتي ينجحن في الوصول للمناصب المحلية سواء منتخبة أو تنفيذية.

المحور الثالث: مشاركة المرأة في الحراك الشعبي وتعزيز مكانتها في العملية السياسية

يقر المختصون في العلوم السياسية بأن وجود حراك سياسي بشكل منظم ومستمر ودائم من شأنه أن يلعب دورا كبيرا في ظهور وتشكيل نخب سياسية جديدة، من شأنها أن تلقى القبول من طرف المواطنين من جهة، كما يمكن أن تقدم مشروع اصلاح جديد ورؤى جديدة لمعالجة مختلف المشاكل والقضايا التي يعاني منها المجتمع، مع تقديم البدائل واختيار الحلول القادرة على تحقيق الأهداف ومعالجة الاختلالات الموجودة في المجتمع.

كما يهدف الحراك إلى تغيير المراكز، ويعتبر الحراك السياسي والاجتماعي من العوامل المساعدة على إحداث تغييرات سياسية في هرم السلطة، وكثيرا ما يختلط مفهوم الحراك السياسي ببعض المفاهيم المشابهة كالحركات السياسية أو التحرك السياسي، حيث أن اتجاهات الحراك السياسي أكثر تعقيدا، كما يمكن أن يأخذ عدة أشكال متعددة (إبداء الاطروحات والافكار، تصاعد في شكل ثورة أو عصيان مدني)، وقد يستمر الحراك السياسي لفترات زمنية طويلة، أو فترة قصيرة، كما تختلف دوافع الحراك السياسي وأهدافه حسب طبيعة الحراك(https://bit.ly/2XAzL7u). ومن العوامل الدافعة لظهور الحراك السياسي نذكر ما يلي:

- انتشار الفساد (سياسي، إداري، مالي، أمني) في مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة.
- ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات القدرة الشرائية للمواطنين.
- ارتفاع نسبة الفقر داخل المجتمع.
- سوء استغلال الموارد المادية والبشرية الموجودة في المجتمع.

فالمجتمع الذي يعاني من الركود والفساد وبطء العملية السياسية وقلة الفعاليات السياسية، مما يؤدي إلى عدم ابتكار حلول جديدة وعدم تبني استراتيجيات فعالة تسهم في تقدم وتنمية المجتمع، وضمان مشاركة كل الفواعل ومختلف القوى الموجودة في المجتمع في إدارة العملية السياسية دون تميز (https://bit.ly/3hUjUKm).

ويبدو الحراك الجزائري ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة الفهم بحكم تداعياتها السريعة التي مست مختلف المستويات، فقد أسقط هذا الحراك مجموعة من المسلمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب، فقط شكل الحراك السياسي علامة سياسية فارقة في تاريخ الجزائر بحكم زخمه واستمراريته منذ 22 فبراير 2019 (. https://bit.ly/3osl4iB).

فقد أسقط الحراك واجب التحفظ عن جميع المسؤوليات والأطر والأفراد في جميع القطاعات بدءًا بقطاع العدالة ووصولًا لقطاع التعليم العالي والتربية والصحة والأمن وغيرها كما اندمجت في موجة الحراك أطياف المجتمع الجزائري بمختلف تشكيلاته وانتماءاته فكانت المرأة احد أهم مرتكزاته وطرف رئيس ساعد في

توسيع دائرة المطالب وزيادة روح الانتماء لهذا الوطن مما عجل من اتخاذ قرارات مهمة في الشأن ذاته وهو ما أعطاه بعدًا شعبيًّا، وشكَّل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته. (https://bit.ly/3osl4iB).

شكلت مشاركة المرأة بسلميتها علامة فارقة في السلمية، ناهيك عن مشاركة أجهزة الأمن وقطاع الشرطة والدرك والحماية المدنية بشكل قوي في حماية وحفظ الحراك السياسي الجزائري من جميع مظاهر الانزلاق والفوضى (https://bit.ly/3osl4iB).

منح دفعا قانونيا ودستوريا للنقاش العميق لمفاهيم ترتبط بطبيعة السلطة السياسية في الجزائر وقواعد الانتخاب وحالات الاستقالة و الشغور، وأكد ذلك الخروج بمسيرات في كل ولايات التراب الوطني. النساء المسنات والشابات والطالبات والفتيات في مقتبل العمر اللاتي حضرن مع عائلاتهن حضور لافت وقوي عزز الموقف الشعبي، وأبرز تلاحما لفئات المجتمع الجزائري المختلفة، ورفعت المرأة شعارات متعددة لأجل تغيير رموز النظام الحاكم . .(https://bit.ly/3osl4iB)

المظاهرات التي كانت عبر كل الولايات الجزائرية، كسرت النساء عبرها حاجزي الخوف والصمت أيضاً، وكانت الطالبات الجامعيات الأكثر حضورا، وعبرن عن رفضهن لتجزئة الحقوق، ورفعن شعار "كلنا ضد بقاء الأوضاع كما هي". وتعتبر الطالبات أن الجامعات الجزائرية تحوي كفاءات من النساء لكنهن مهمشات أو مستبعدات من الواجهة. فقد خرجت المرأة للتعبير عن القمع والظلم مثل كل المواطنين لأن الآلاف من النساء يعانين في صمت، فالحكومة تتعامل مع المرأة كورقة انتخابية خصوصا النساء الأرامل والمطلقات"، موضحة أنه "بعد الوعود السياسية تظل المرأة في موقعها دون تحسين أو تغيير بل تهضم حقوقها أكثر.

ما دفع الجزائريات للخروج إلى الشارع هو الإحساس بالضيم المجتمعي المتأتي من الخلل الكبير في المنظومة السياسية التي يقتصر تشجيعها للمرأة على الخطب السياسية لكنه ينتفي على صعيد الممارسة. مشاركات كثيرات عبرن بشجاعة عن موقفهن ليؤكدن للعالم أن المرأة الجزائرية كانت عبر حقب زمنية تسعى للإصلاح و التغيير نحو الأحسن رافضة كل أشكال التهميش ولا تقبل إلا أن تمثل نقطة قوة في بناء دولة ديمقراطية، كما أن المظاهرات كسرت الصورة النمطية التي اعتاد عليها الجزائري على اعتبار أن المرأة مكانها في مساحات معروفة ومغلقة، فمشاركة المرأة في المسيرات خطوة نحو تأسيس للفعل الديمقراطي في المجتمع الجزائري وحقها في التعبير.(https://bit.ly/3osl4iB)

سيناريوهات مستقبلية محتملة للحراك السياسي و الاجتماعي بالجزائر

ننظر إلى كون الحراك الذي تعرفه الجزائر، بوصفه حراك شعبي يدخل في خانة الأفعال الاحتجاجية المطالبة برد الاعتبار للإنسان والمجال ورفع التهميش الاجتماعي والسياسي عن مختلف المدن الجزائرية، هو امتداد للتجارب العربية المجاورة. وسواء تعلق الأمر بتجارب تسير في اتجاه تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي (تونس) أو لازلت تعتريها عقبات اقتصادية واجتماعية (مصر) أو أخرى جنحت نحو الطائفية والصراعات الإثنية والحرب الأهلية (اليمن، ليبيا، وسوريا)، فإن السيناريوهات التي نقدمها بخصوص التجربة الجزائرية تظل مجرد أرضية للنقاش من جهة.

وفي هذا الصدد، نقترح سيناريوين متباينين نرى أن الحراك الاحتجاجي بالجزائر سيتجه نحوها إذا ما تفاقمت حدة الأزمة، سواء نحو السيئ أو الجيد، ونجعلها أرضية لنقاش المسألة على المستوى السياسي والاقتصادي (بين الفاعلين في المشهد السياسي الجزائري) كما المستوى العلمي والأكاديمي (بين الجماعات العلمية):

أ. السيناريو الأول: نهاية الحراك الاحتجاجي بشكل سلمي (على غرار التجارب الغربية برد الاعتبار للفرد الجزائري عامة على المستوى الاجتماعي والسياسي والحقوقي وضمان التوزيع العادل للموارد والحقوق والثروات.

يظل هذا السيناريو معقول إلى حد كبير إذا ما انتهج الفاعل السياسي (الحكومة الجزائرية) استراتيجيات انتقال اجتماعي واقتصادي يجعل من مرتكزات الجهوية الموسعة قاطرة لتعزيز مسلسل التنمية البشرية والتنمية المستدامة ومحاربة الفساد الذي مس كل المجالات من الاقتصاد الى السياسية . (https://bit.ly/39jj1XQ).

ب. السيناريو الثاني: السيناريو المصري2011، وهو تولي الجيش السلطة بعد استقالة الرئيس وتنفيذ مرحلة انتقالية، أين ستشرف على ندوة وطنية ستؤدي إما إلى تأسيسية أو رئاسيات، ففي حالة انتخاب رئيس مثلا فإنه يمكن الانقلاب عليه كما وقع مع مرسي، ويمكن حتى لرئيس غير مؤدلج ومتفق عليه أن تخلق له مشاكل من مراكز قوى تتحكم في كل شيء، فتتم الإطاحة به بدعوى الفوضى.

وما يدفعنا إلى الاشارة إلى هذا السيناريو هو الشبه الكبير بين النظامين المصري والجزائري بسبب البنية التأسيسية لكلاهما سواء في 1952 لمصر أو 1962 في الجزائر حيث نقل بن بلة نفس النموذج الناصري، وقد بيننا ذلك في مقالة لنا نشرناها في أوت الماضي بعنوان "الجزائر على خطى مصر2011"، وتنبأنا فيها بما يقع اليوم من حراك. نلاحظ تشابه كبير بين النظامين وفي مسار الدولتين، فهذا الحراك يشبه كثيرا ما وقع في مصر2011، فما علينا إلا العودة إليه، وقد صور مثلا الصحفي الفرنسي "روبرت صولت" Robert Solt " ثورة 25جانفي 2011 بالتفاصيل في إحدى كتبه، فنجد تشابها كبيرا باستثناء أن في مصر اعتصموا في ميدان التحرير مع مسيرات كل جمعة وتخللها قليل من العنف، أما في الجزائر فهي مسيرات سلمية كل جمعة دون أي عنف يذكر. (https://bit.ly/38uMizS).

المحور الرابع: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية : دراسة في العراقيل وآليات تفعيل وتطوير مشاركتها

1. عراقيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية :

ثمة جملة من العراقيل والمعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تواجه المرأة الجزائرية، والتي تحول دون فاعلية دورها ومشاركتها في العملية السياسية، والمشاركة في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة، وهذه المعوقات متأصلة في المجتمعات العربية بصفة عامة. ففي الجزائر نلاحظ وجود ضعف في مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويرجع ضعف ترشح المرأة الجزائرية إلى عدة عوامل أهمها أن انخراط المرأة في الحياة الاجتماعية أسفر عن صعوبة في ايجاد مرشحات لكل المناطق. (بيبرس ب س ن،ص. 15).

- الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري، الذي يطغى عليه النظام الأبوي، والذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيسي في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات، وتولي المناصب السياسية دون النساء. بمعنى هناك إقصاء أو

تغييب لدور المرأة في مراكز وعملية اتخاذ القرار، سواء على مستوى الوظائف السياسية أو القيادية (شقير 2004، ص ص. 25- 26).

- غياب التقاليد الديمقراطية وقلة اهتمام المواطنين والمواطنات بالشؤون السياسية، فرغم الإقرار بالحقوق السياسية، فإن هذه الحقوق تتعرض إلى معوقات جوهرية راجعة إلى نظام الأحزاب السياسية، فرغم التعددية الحزبية في الجزائر لا تشارك في الانتخابات إلا الأحزاب المعترف بها قانونيا وسياسيا باعتبارها أحزاب السلطة أو قريبة من السلطة تقوم بمعارضة صورية وتخدم أكثر السلطة أو الحزب المهيمن، ومن هذا المنطلق تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنين والمواطنات في العملية السياسية ووجود عزوف عن التصويت أو الانتخاب(شقير 2004،ص ص. 25 - 26).

- هناك عراقيل خاصة بالنساء تحول دون مشاركتهن في العملية السياسية، ويمكن أن نذكر من بين هذه المعوقات عبء المسؤوليات العائلية، وتربية الأطفال والشؤون المنزلية، لا تترك للنساء مجالا للاهتمام بالعمل السياسي. كما انه هناك نظرة للنساء اللواتي يمارسن العمل السياسي، ويتحملن مسؤوليات سياسية هي نظرة سلبية وغير مشجعة للاهتمام بالشأن السياسي.

- الاهتمام بالمرأة كناخبة بغية كسب أصواتها أثناء الانتخابات، ويقابله قلة الاهتمام بها كمرشحة أو كمنتخبة.

- ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة في الجزائر.

- المناخ الانتخابي الذي يؤثر على مشاركة المرأة الجزائرية (العنف. الفساد).

- ضعف الوعي السياسي والمهارة لدى المرأة الجزائرية للخوض في العمليات الانتخابية (ضعف التكوين السياسي للمرأة الجزائرية).

- ضعف المعرفة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال والتي أصبحت ضرورية في عملية تشكيل الوعي وفي القضاء على الجهل والأمية.

- ضعف الأطر القانونية التي تحكم مشاركة المرأة في العملية السياسية.

2. آليات تفعيل وتطوير مشاركة المرأة الجزائرية في العملية السياسية

يتطلب تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، توفر مجموعة من العوامل التي تزيد من فاعليتها، وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها. ويمكن حصر هذه العوامل كالآتي:

- العمل على تغيير الثقافة السياسية، خاصة لدى النساء وتشجيعهم على المشاركة السياسية على كافة المستويات ورفع قدراتهن على تكوين التحالفات مع الأطراف المختلفة، حيث تعتبر عائقا كبيرا أمام التغيير.

- مراعاة التنشئة السياسية السليمة كبيراً الثقافة عائقا على السلوك السياسي للنساء والرجال على حد سواء بما يؤثر إيجابيا للرجال والنساء. إدماج النوع الاجتماعي في كل مؤسسات التنشئة السياسية مثل المدرسة والإعلام والمؤسسات الدينية.

- إعادة تنشئة الرجال و الأولاد "Positive Masculinities "على الذكورية الايجابية لأجل المشاركة في القضاء على العنف ضد المرأة ومشاركة الرجال بتحمل الأعباء المنزلية والأسرية مع النساء.

- مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة من أجل تطويرها أو تعديلها، و تضييق الفجوة بين النص والتطبيق، ووضع إطار تشريعي للتمييز الايجابي لصالح المرأة الجزائرية يضمن مشاركة أعلى للمرأة في العملية السياسية .

- ضمان حصول النساء المنتخبات لمناصب سياسية على أدوار قيادية ضمن الجماعات النيابية، مثلا اللجان النيابية.

- وضع استراتيجيات من أجل مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، شانها شان الرجال الأكثر توجها واهتماما بالمشاركة السياسية في المجتمع الجزائري.

- تهيئة المناخ الانتخابي وضمان ظهور المرأة في الحملة الانتخابية بصفة دورية ومنتظمة.

- العمل على تمكين المرأة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا خاصة بعد تأكيدها على رغبتها بالمشاركة في عملية الإصلاح والتغيير وخروجها للشارع معبرة عن طموحاتها السياسية.

- تفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية كونها إحدى أهم القنوات لتمكين الموطنين من المشاركة في الحياة السياسية، وتوعيتهم بضرورة المشاركة السياسية من أجل التُأثير في السياسات والقرارات التي ترتبط بحياتهم .

- رفع كفاءة النساء من خلال التعليم واكتساب المهارات في مجال آليات التمكين: المهارات مثل مهارات تحقيق التوازن بين العمل والأسرة ومهارات إدارة الوقت إضافة إلى من أجل أن تجد المرأة الوقت اللازم للمشاركة في العمل العام.

- التوعية السياسية والمدنية والتوعية بالقوانين التي تمس حياة المرأة وإدارة الموارد وتنظيم الأسرة. دعم قدرات المرأة في المجال السياسي وتعزيز مشاركتها في كل المؤسسات الوطنية والمحلية.

- تعزيز القدرات في مجال التحليل Gender Analysis في التحليل النوعي المستجيب للنوع الاجتماعي بشكل يخدم التخطيط والتمويل والتطبيق والمتابعة للسياسات بشكل يجعلها أكثر قدرة على تحقيق المساواة النوعية.(هويدا 2017، ص 14).

- تطوير ودعم آلية للتشبيك بين النساء من أجل توفير الدعم والمشورة بين النساء المشاركات في العمل السياسي والعمل المدني.

خاتمة

في الأخير يمكن القول أن الدولة الجزائرية عملت على تكريس مجموعة من الآليات القانونية وإنشاء مؤسسات ومنظمات وجمعيات تعنى بتحسين وتطوير مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في العملية السياسية، لكن هذه المشاركة لا تزال ضعيفة ولا ترق إلى المستوى المطلوب، وقد تعددت العراقيل والعوامل التي حالت

دون فاعلية هذه المشاركة، ومن هذا المنطلق يستدعي الأمر تفعيل كل الجهود على كل المستويات من أجل تفعيل الآليات الكفيلة بترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، كون المشاركة السياسية هي أساس النظام الديمقراطي، ومعيار لقياس مدى اهتمام المواطنين بالعملية السياسية، ودرجة جودة النظام السياسي.

في السياق ذاته يمكن القول أن الأبعاد أو المكونات الثقافية تلعب دورا كبيرا في رسم ملامح وحدود قدرة المرأة على التحرك وحريتها في المجال الخاص وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على انغماسها في الشأن العام خاصة من خلال الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية.

بناءا على جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة سيما المعوقات التي تمثل حاجزا أمام تطور وتحقيق فعالية العمل السياسي عند المرأة الجزائرية، فإننا نحاول اقتراح بعض الحلول و التوصيات والتي من بينها ما يلي:

- تقديم الدعم النفسي والعون الاجتماعي والإعلامي للمرشحات وتدريبهن على إدارة عداد البرامج الانتخابية والسعي لإدراج دليل تدريبي يكون في متناول الحملات الانتخابية و أي امرأة تنوي الدخول في التجربة السياسية ورفع قدراتها ومهاراتها في الاتصال والتواصل ولقاء الجمهور وعقد الندوات والمناظرات.

- الرفع من المستوى والتكوين للنساء المنخرطات في حركات المجتمع المدني حتى يتحقق لديهن الاستعداد لممارسة السياسية.

- محاربة الأحكام الخاطئة اتجاه عمل المرأة في السياسة و كل التصرفات المؤسسة على دونية أو عظمة جنس على آخر، أو على الأدوار النمطية للمرأة و للرجل و ذلك من خلال استراتيجية إعلامية جادة.

- الرفع من خبرة المرأة في النشاط السياسي من خلال تعزيز ودعم انخراطها في المؤسسات السياسية بكل أطيافها.

- فسح المجال أمام المرأة داخل مواقع القرار بدأ من الحكومة و البرلمان إلى المجالس المنتخبة والأحزاب وعدم الحد من فعاليتها.

- تصحيح التميز ضد المرأة في الفضاء السياسي عن طريق دعم ترشيح النساء في الانتخابات التشريعية والبرلمانية إضافة إلى تشجيع إنشاء منظمات نسائية ناشطة في قضايا المرأة.

قائمة المراجع

أولا: القواميس

1- الفيروز الابدي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2008). القاموس المحيط. القاهرة: دار الحديث .

ثانيا: الكتب

1- بالينغتون، جولي .(2011). تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، ترجمة أيمن ح حداد ،واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.

2- بيرنارد، أنطوان، وآخرون. (2018). الثورات العربية: أي ربيع للنساء؟. فرنسا: باريس، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

3- بن رحو، بن علال، سهام.(2018).التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية و الميدانية. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية .

4- خضر صالح، سامية. (2005). المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. مصر: جامعة عين شمش.

5- عواد المشاقبة، آمين، وداود علوي ،المعتصم بالله.(2012). الإصلاح السياسي والحكم الراشد (إطار نظري). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

6- شقير، حفيظة . (2004). دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.

7- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. (2012). دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، بولندة: مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

8- هويدا ، عدلي،(2017)،المشاركة السياسية للمرأة. مصر: فريدريش ايبرت للنشر.

ثالثا : المقالات

1- بيبرس، أيمان، (ب، س، ن)، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي. مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة.

رابعا: الرسائل الجامعية

1- حريزي، زكرياء. (2011). المشاركة السياسية للمرأة ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة باتنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية

2- كعيبوش، عمر. (2015). ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية: دراسة في واقع التجربة الماليزية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة المسيلة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية.

رابعا: الملتقيات

1- كعيبوش، عمر. (2014). منظمات المجتمع المدني كآلية لترقية حقوق الإنسان في ظل التحولات الدولية الراهنة مقاربة تحليلية، الملتقى الوطني الثاني الموسوم بـ: انعكاسات التحولات الدولية الراهنة على منظومة حقوق الإنسان .الجزائر. جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 26 و27 نوفمبر2014.

خامسا: المواقع الالكترونية

1- أبوصليب، فصيل. (2018). مفهوم الحراك السياسي. تاريخ التصفح. 2019/09/20. https://bit.ly/2XAzL7u

2- الإدريسي، محمد، الحراك الاحتجاجي في الريف المغربي: كيف وإلى أين؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. تاريخ التصفح. 12/ 10/ 2020.https://bit.ly/39jj1XQ

3- بوحنية، قوي. (07 أوت 2019). الحراك السياسي في الجزائر من اسقاط السلطة الى هندسة الخروج الآمن. الإمارات : مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ التصفح. 2019/09/18. https://bit.ly/3osl4iB

4- سامح محمد جمال، أحمد. الحراك السياسي. تاريخ التصفح. 2019/09/25. https://bit.ly/3hUjUKm

5- عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل . معجم مصطلحات حقوق الإنسان. تاريخ التصفح. 2019/07/17.
https://bit.ly/2JWQDlI

6- لونيسي، رابح. (23- 03 – 2019).مستقبل الحراك الجزائري – سيناريوهات وحلول-. الحوار المتمدن،. تاريخ التصفح. 29/ 10/ 2020.https://bit.ly/38uMizS

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Sidney verba ,Norman nie. (1987). participation in America : political democracy and social equality.Chicago : the university of Chicago press .

2-. Norris, Pippa (2002)Democratic phoenix: political activism worldwide.New York: Cambridge university press.